

التداعيات الجيوسياسية لعسكرة موارد الطاقة على الأمن الطاقوي للدول الكبرى "العملية العسكرية الروسية في أوكرانيا نموذجاً"

Geopolitical implications of militarization of energy resources on the energy security of Great States” Russian military operation in Ukraine as a model”

محمد إسلام مطاق¹، مخبر القانون الدستوري والحكم الراشد، جامعة مستغانم (الجزائر)

mohammed.imettag.etu@univ-mosta.dz

رقية بوقراس²، مخبر القانون الدستوري والحكم الراشد، جامعة مستغانم (الجزائر)

roukai.boukarras@univ-mosta.dz

تاريخ النشر: 2025/02/03

تاريخ القبول: 2025/01/24

تاريخ الاستلام: 2025/01/11

المخلص:

تُسلط هذه الدراسة الضوء على التحول الخطير الذي طرأ على دور الطاقة في العلاقات الدولية، حيث لم تعد سلعة اقتصادية فحسب، بل أصبحت أداة جيوسياسية للتأثير والسيطرة. وتستند الدراسة إلى التحليل الدقيق للأزمة الأوكرانية التي كشفت عن مدى عمق هذا التحول. فقد أثبتت الأزمة أن المنافسات الاقتصادية على الطاقة يمكن أن تتطور بسرعة إلى صراعات مسلحة، مما يؤدي إلى زعزعة الاستقرار العالمي وارتفاع حاد في أسعار الطاقة. هذا بدوره دفع الدول الكبرى إلى إعادة تقييم استراتيجياتها الطاقوية، وزيادة الاستثمارات في مصادر الطاقة المتجددة، والبحث عن شركاء تجاريين متنوعين لتقليل الاعتماد على دولة واحدة. وخلصت الدراسة إلى أن عسكرة الطاقة تمثل تهديداً وجودياً للأمن والاستقرار العالميين، مما يستدعي تعاوناً دولياً عاجلاً لضمان إمدادات طاقة مستقرة وموثوقة.

الكلمات المفتاحية: الأمن الطاقوي، الموارد الحيوية، عسكرة الطاقة، الصراع حول الطاقة، الموارد الطاقوية

Abstract

This study highlights the dangerous transformation that has occurred in the role of energy in international relations, where it has shifted from merely being an economic commodity to a geopolitical tool for influence and control. The study is based on a thorough analysis of the Ukrainian crisis, which revealed the depth of this transformation. The crisis demonstrated that economic competition over energy can quickly escalate into armed conflicts, leading to global instability and sharp increases in energy prices. This, in turn, has prompted major countries to reassess their energy strategies, increase investments in renewable energy sources, and seek diverse trading partners to reduce reliance on a single nation. The study concludes that the militarization of energy poses an existential threat to global security and stability, necessitating urgent international cooperation to ensure stable and reliable energy supplies.

keywords: Energy security, Vital Resources, militarization of energy, Conflict over energy, energy resources

مقدمة:

تتصدر قضايا الطاقة المشهد الجيوسياسي العالمي، حيث أصبحت موردًا حيويًا لا غنى عنه لتشغيل الاقتصادات الحديثة؛ وأي اختلال في توازن العرض والطلب على الطاقة يمكن أن يؤدي إلى صراعات وتوترات دولية، مما يدفع الدول إلى اتخاذ إجراءات استباقية لحماية مصالحها الطاقوية. وفي ظل شح الموارد الطاقوية لدى معظم الدول الكبرى، تبرز روسيا كقوة طاقوية عظمى بفضل احتياطياتها الضخمة من الوقود الأحفوري. هذا التفاوت في الثروات الطاقوية أشعل فتيل التنافس بين الدول، ودفعها إلى تبني سياسات عدوانية في إدارة الموارد الطاقة، ما حولها إلى أداة جيوسياسية لتحقيق المكاسب والتأثير.

وتجلت هذه الديناميات بوضوح في الأزمة الأوكرانية، التي كشفت عن هشاشة النظام العالمي في ظل التنافس الشديد على الموارد. حيث أثبتت هذه الأزمة أن الطاقة لم تعد مجرد سلعة اقتصادية، بل أصبحت ساحة صراع جيوسياسي. فحرب روسيا في أوكرانيا، التي تضم مناطق غنية بالطاقة، كشفت عن مدى عمق الترابط بين الأمن الطاقوي والأمن القومي للدول. وقد أدت هذه الأزمة إلى ارتفاع أسعار الطاقة وتقلبات في الإمدادات، مما زاد من حدة التنافس بين الدول الكبرى على السيطرة على الموارد الطاقوية.

في هذا الصدد، يستعرض هذا المقال التأثيرات الكبرى والتداعيات الجيوسياسية للعملية العسكرية الروسية في أوكرانيا على الأمن الطاقوي للدول الكبرى ضمن معادلات لعبة الطاقة على المستوى العالمي.

- أهمية الدراسة:

أظهرت الحرب الروسية الأوكرانية بوضوح كيف يمكن أن يتحول الأمن الطاقوي إلى قضية أمن قومي، بل وأداة للضغط والابتزاز. فروسيا، بصفتها أحد أكبر منتجي الطاقة في العالم، استخدمت الطاقة كسلاح في صراعها مع أوكرانيا والغرب. وقد أدى هذا إلى ارتفاع أسعار

الطاقة وتقلبات في الإمدادات، ما أثر سلباً على الاقتصاد العالمي وأدى إلى أزمة طاقة عالمية، إذ عتمد كل طرف إلى عسكرة الموارد الطاقوية وحولها إلى أدوات إستراتيجية لتحقيق مكاسب جيوسياسية وجيوستراتيجية، على الأراضي الأوكرانية وفي الساحة الدولية على حد سواء. وتتمثل أهميتها في عدة جوانب، منها:

* فهم الترابط بين الطاقة والسياسة: وتوضح كيف يمكن استخدام الطاقة كأداة نفوذ جيوسياسي.

* تقييم آثار الصراعات على أسواق الطاقة؛

* تطوير استراتيجيات أمن الطاقة تكون أكثر مرونة وقدرة على مواجهة التحديات المستقبلية.

* دعم عملية صنع القرار بتوفير معلومات وتحليلات يمكن لصناع القرار الاستفادة منها في اتخاذ قرارات متعلقة بالطاقة والسياسة الخارجية.

* تعزيز الوعي العام بأهمية الطاقة ودورها في تشكيل العلاقات الدولية.

- أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل نتائج عسكرة الموارد الطاقة وتأثيراتها على الأمن الطاقوي للدول الكبرى، خاصة بعد العملية العسكرية الروسية الخاصة في أوكرانيا، بعد أن كانت أسواق الطاقة تعرف نوعاً من الهدوء النسبي خاصة في قطاع النفط، على عكس الغاز الذي يشهد تنافساً محدود بين الدول؛ وهي ترمي إلى معرفة التداعيات الجيوسياسية لها، خاصة وأن هذه العملية قد أدت لإحداث أزمة كبيرة لدى الدول المستهلكة. حيث لم تقتصر تأثيراتها على أسعار الطاقة فقط بل امتدت إلى عديد المجالات والقطاعات الاقتصادية.

فالدراسة مساهمة في بحث الاستراتيجيات التي تنتهجها الدول الكبرى خاصة روسيا كدولة مصدرة وباقي الدول المستهلكة دون إغفال دور الصين، من خلال تحليل الدوافع وربطها بالأهداف المباشرة وغير المباشرة و تأثيرها على إمدادات الطاقة والأسعار والتوازنات، بتقييم مدى قدرة هذه الدول على المحافظة على أمنها وسبل تعزيزه لاستشراف السيناريوهات المحتملة للتفاعلات. وبناء على ذلك فهي تتساءل:

كيف تنعكس التداعيات الجيوسياسية الناتجة عن العملية العسكرية الروسية في أوكرانيا على أمن الطاقة لدى الدول الكبرى؟

وتتفرع عن هذه المشكلة البحثية مجموعة من التساؤلات الفرعية منها:

- ما هو المفهوم الروسي-الصيني الأمريكي-للأمن الطاقوي؟
- ما المقصود بعسكرة إدارة موارد الطاقوية؟
- ما هي تأثيرات الجيوسياسية للعملية العسكرية الروسية في أوكرانيا على الأمن الطاقوي الروسي والصيني والأمريكي؟
- فرضيات الدراسة:

انطلاقاً من الإشكالية تقوم الدراسة على فرضيتين رئيسيتين:

1. أدى تضارب التصورات الجيوسياسية الروسية-الصينية-الأمريكية للأمن الطاقوي إلى تبني مبدأ عسكرة موارد الطاقوية لتحقيق المصالح الوطنية.
2. أدت العملية العسكرية الروسية في أوكرانيا إلى زيادة عسكرة الموارد الطاقوية، وهو ما خلط مصفوفات سوق الطاقة العالمي.

- **مناهج الدراسة:** اعتمدت الدراسة على منهج واحد اقتضته طبيعة الدراسة وهو منهج دراسة حالة، من خلال تتبع ودراسة حالة العملية العسكرية الروسية في أوكرانيا كأهم نموذج لعسكرة الموارد الطاقوية في القرن الواحد والعشرين.

- تقسيم الدراسة: تم تقسيم الدراسة إلى ثلاثة محاور؛ تناول المحور الأول التصورات الجيوسياسية لمفهوم الأمن الطاقوي للدول الكبرى، بينما تطرق المحور الثاني إلى جيوسياسية عسكرة الطاقة، أما المحور الثالث فتناول العملية العسكرية الروسية في أوكرانيا ومعادلات الأمن الطاقوي لدول الكبرى.

المحور الأول: التصورات الجيوسياسية لمفهوم الأمن الطاقوي لدى الدول الكبرى (روسيا/الصين والولايات المتحدة)

لم تعد الطاقة مجرد سلعة اقتصادية، بل أصبحت أداة للتنفيذ والتأثير على الساحة الدولية. وقد تجلى ذلك بوضوح في الحرب الروسية الأوكرانية، حيث استغلت روسيا سيطرتها على مصادر الطاقة لزعزعة الاستقرار في أوروبا وتقويض الاقتصاد العالمي. فارتفاع أسعار الطاقة وتقلبات الإمدادات، الناتجة عن الصراع، قد ألحقت أضراراً بالغة بالاقتصادات العالمية، مما يؤكد أن أزمة الطاقة ليست محلية، بل هي قضية عالمية تتطلب حلولاً جماعية. في هذا المحور، سيتم تناول المفاهيم المتعلقة بالأمن الطاقوي لكل من روسيا والصين والولايات المتحدة، مع تسليط الضوء على تطورها التاريخي وتصورها الجيوسياسي.

الفرع الأول: التصور الروسي للأمن الطاقوي-منظور جيوسياسي:

تُعد روسيا قوة طاقوية عظمى تتمتع باحتياطيات هائلة من الوقود الأحفوري، مما يمنحها نفوذاً كبيراً في الأسواق العالمية. ولطالما اعتبرت موسكو الطاقة أداة أساسية لتنفيذ سياستها الخارجية، حيث تستخدمها كوسيلة للضغط والابتزاز لتحقيق أهدافها الجيوسياسية. فموارد الطاقة لا تمثل عصب الاقتصاد الروسي والحصة الأكبر من الصادرات الروسية فقط، بل تعدت لتتحول إلى ورقة جيوسياسية وسلاح جيواستراتيجي. فالرئيس الروسي فلاديمير بوتين يقول "تمتلك روسيا موارد هائلة من الطاقة والمعادن، وهي بمثابة أساس لتنمية اقتصادها؛ كأداة لتنفيذ السياسة الداخلية والخارجية. يحدد دور الدولة في أسواق الطاقة

الدولية، وتأثيرها الجيوسياسي" (Ghaleb, 2011, p ix). تتضح الأهمية التي تلعبها الطاقة والأمن الطاقوي في أجندة السياسة الخارجية الروسية.

ولم يكن مفهوم أمن الطاقة في روسيا قبل عام 2012 يحظى بالاهتمام المستقل الذي نراه اليوم. فقد كان جزءاً لا يتجزأ من مفهوم الأمن القومي الشامل، إلا أن إشارات مبكرة إلى أهميته ظهرت في وثائق مثل قانون الأمن لعام 1992 ووثيقة الأمن القومي لعام 1997.

ولم يتم صياغة عقيدة مستقلة لأمن الطاقة حتى عام 2012. وهي تُعد بمثابة خارطة طريق تحدد الأهداف والآليات اللازمة لضمان استقرار قطاع الطاقة الروسي وحمايته من التهديدات الخارجية والداخلية. وتشمل هذه العقيدة مجموعة من المبادئ والقوانين والإجراءات التي تهدف إلى تعزيز مرونة النظام الطاقوي الروسي وتقليل الاعتماد على العوامل الخارجية. كما تتناول العقيدة التحديات الجيوسياسية والاقتصادية والتكنولوجية التي تواجه قطاع الطاقة الروسي، وتضع استراتيجيات للتعامل معها (Massalin, 2021, p 14).

وبرز أمن الطاقة كأحد المحاور الرئيسية في أجندة السياسة الخارجية الروسية سنة 2013. وقد أكدت الاستراتيجية الروسية على أهمية تأمين إمدادات الطاقة والاستثمار في تنوع مصادر الطاقة. ووفقاً للبند 12 من هذه الاستراتيجية، فإن تذبذب أسعار النفط والغاز يمثل تهديداً للأمن الوطني، مما يستدعي تنوع اقتصادي أوسع. ومع ذلك، أشارت الاستراتيجية إلى وجود قيود تعيق هذا التنوع، مما يحد من قدرة روسيا على التأقلم مع التقلبات في أسواق الطاقة العالمية. يعكس هذا التقييم مخاوف روسيا من التحديات التي قد تواجه نفوذها في قطاع الطاقة، خاصة في ظل المنافسة المتزايدة من الدول الأخرى (PANICKER, 2021, p. 03). وفي عام 2015، برز مفهوم "أمن الطاقة" بشكل واضح في وثيقة "الاستراتيجية الأمنية القومية الروسية"، حيث ورد مصطلح "الطاقة" حوالي 24 مرة. حيث ركزت الوثيقة بشكل خاص على أهمية ضمان استقرار سوق الطاقة وحماية صناعات الوقود والطاقة الروسية.

كما تناولت التحديات التي تواجه قطاع الطاقة، مثل تقلبات الأسعار، ووضعت خططاً لتعزيز مرونة النظام الطاقوي الروسي. خصصت الوثيقة مساحة كبيرة لمناقشة أبعاد أمن الطاقة، مؤكدة على دوره المحوري في ضمان الاستقرار الاقتصادي على المدى الطويل (Godzimirski, 2019, p. 67).

من جهةٍ أخرى تم في "عقيدة أمن الطاقة الروسية لعام 2019"، تعريف أمن الطاقة بوصفه حالة من الحماية الكاملة للاقتصاد والمجتمع من أي تهديدات قد تؤثر على إمدادات الطاقة. وشددت العقيدة على أهمية الامتثال للقوانين واللوائح المحلية، والوفاء بالتزامات روسيا الدولية في مجال الطاقة. كما قدمت رؤية شاملة لأمن الطاقة تتجاوز الأبعاد التقليدية، لتشمل التحديات الجديدة التي برزت بعد عام 2014، مثل التغيرات الجيوسياسية والتقلبات في أسواق الطاقة العالمية. ووفقاً لتصريحات، نيكولاي باتروشييف، فإن هذه التغيرات استدعت تطوير مفهوم أوسع لأمن الطاقة يركز على تعزيز التعاون الدولي وحماية مصالح الشركات الروسية في الخارج (Massalin, 2021, pp. 09-16).

لابد من الإشارة هنا إلى أن "عقيدة أمن الطاقة الروسية لعام 2019" تكتسب أهمية خاصة بالنظر إلى السياق الزمني الذي صيغت فيه، أي بعد أزمة أوكرانيا عام 2014. فقد جاءت هذه العقيدة في أعقاب ضم روسيا لشبه جزيرة القرم والصراع في شرق أوكرانيا، وما تبع ذلك من عقوبات اقتصادية فرضتها الولايات المتحدة والدول الغربية، والتي استهدفت بشكل خاص قطاع الطاقة الروسي. وقد كشفت هذه الأحداث عن نقاط الضعف الهيكلية في نظام الطاقة الروسي، مما دفع السلطات الروسية إلى صياغة استراتيجية شاملة لتعزيز أمن الطاقة وحماية القطاع من الصدمات الخارجية.

الفرع الثاني: التصور الصيني للأمن الطاقوي :

بالرغم من الاكتفاء الذاتي من الطاقة المحقق منذ سنة 1963، لم تضع الصين أمن الطاقة في صدارة أولوياتها الاستراتيجية إلى غاية أواخر التسعينات. ومع ذلك، شهد القرن الحادي والعشرين تحولاً جذرياً في هذا الصدد، حيث دفعت التقلبات الحادة في أسعار الطاقة العالمية -خاصة الأزمة التي شهدتها يناير 2010- الصين إلى إعادة تقييم استراتيجيتها الطاقوية. وقد أدى ذلك إلى إنشاء لجنة وطنية للطاقة مهمتها تطوير خطط وطنية شاملة لضمان أمن الطاقة وتلبية احتياجات التنمية الاقتصادية (Jian, 2011, p. 11).

ويشعر القادة الصينيون اليوم بقلق متزايد ومستمر بشأن أمن الطاقة بسبب الارتفاع المطرد في الطلب على الطاقة والاعتماد الكبير على واردات الطاقة. ويعرفون أمن الطاقة بأنه ضمان توفر إمدادات الطاقة بكميات كافية وبأسعار معقولة لتلبية احتياجات التنمية الاقتصادية والاجتماعية للصين على المدى الطويل (U.S.-C. E. R. C, 2022, pp. 239-240). في هذا الصدد، أعلن الأمين العام للحزب الشيوعي الصيني "شي جين بينغ" سنة 2014، خمسة أهداف إستراتيجية لأمن الطاقة تحت شعار "التحولات الأربعة والتعاون الواحد" لتوجيه سياسات الطاقة في الصين، وهي على التوالي:

- 1- الحد من الاستهلاك غير الضروري للطاقة،
 - 2- بناء هيكل إمداد طاقة محلي متنوع لا يعتمد على أي مصدر واحد للطاقة؛
 - 3- الاستثمار في تقنيات الطاقة الجديدة لتحديث الصناعات الصينية؛
 - 4- استخدام لوائح نظام الطاقة لتعزيز نمو قطاع الطاقة في الصين.
- في حين يشير "التعاون الواحد" إلى تعزيز التعاون الدولي في كل جانب، ولكن مع أولوية الحلول المحلية (U.S.-C. E. R. C, 2022, pp. 239-240).

وفي إطار رؤيتها الاستراتيجية، تبنت الصين نهجاً مزدوجاً لأمن الطاقة، يجمع بين الجهود المحلية والدولية. على الصعيد المحلي، عملت الصين على تنويع مصادر الطاقة من خلال زيادة

الاستثمار في الاستكشاف والإنتاج المحلي للنفط والغاز والطاقة النووية والطاقة المتجددة. أما على الصعيد الدولي، تحولت الصين من مستورد للطاقة إلى لاعب رئيسي في أسواق الطاقة العالمية، حيث استثمرت بكثافة في مشاريع الطاقة في مختلف أنحاء العالم. وتركزت استثمارات الصين بشكل رئيسي على ثلاثة مسارات: جنوب شرق آسيا وأستراليا عبر بحر الصين الجنوبي، والأمريكتين والمحيط الهادئ، والشرق الأوسط وأفريقيا عبر مضيق ملقا، الذي يعتبر شرياناً حيوياً لاستيراد النفط (Stegen, 2015, p. 195).

لكن، ورغم جهودها في زيادة الإنتاج المحلي، تعتمد الصين بشكل كبير على واردات الطاقة لتلبية احتياجاتها المتزايدة. هذا الاعتماد يجعل أمن الطاقة في الصين مرتبطاً بشكل وثيق بالأوضاع الجيوسياسية في المناطق المنتجة للطاقة. يمثل مضيق ملقا، الذي يمر عبره الجزء الأكبر من واردات النفط الصينية، تحدياً أمنياً كبيراً للصين، حيث يقع خارج نطاق سيطرتها المباشرة. هذا الأمر يدفع الصين إلى تعزيز وجودها البحري في المنطقة لحماية طرق التجارة البحرية وحماية إمدادات الطاقة. بالإضافة إلى ذلك، تسعى الصين إلى تنويع مصادر إمدادات الطاقة وتطوير علاقات استراتيجية مع الدول المنتجة للطاقة لضمان استقرار الإمدادات. في حين تُتهم الصين أحياناً بالسعي لتعزيز نفوذها في المناطق الغنية بالطاقة من خلال الاستثمار في البنية التحتية وتوسيع نطاق وجودها البحري، حيث يرى المراقبون أن هذه الجهود قد تُفسر على أنها جزء من استراتيجية أوسع لضمان أمن إمدادات الطاقة الصينية. ومع ذلك، فإنها تنفي رسمياً أي نوايا للتوسع العسكري أو التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى.

الفرع الثالث: الأمن الطاقوي في التصورات الإستراتيجية الأمريكية:

صرحت وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة هيلاري كلينتون في عام 2009 بأن اعتماد الولايات المتحدة على الطاقة يحد من قدرتها على اتخاذ قرارات سياسية مستقلة. وأوضحت أن الضعف في مجال الطاقة يجبر الولايات المتحدة على اتخاذ قرارات تتأثر باعتبارات أمن الطاقة، مما قد يقيد خياراتها الدبلوماسية (Stewart, 2011, p 109).

على الرغم من أن الولايات المتحدة تمتلك احتياطيّات كبيرة من الفحم والغاز الطبيعي، إلا أن اعتمادها الكبير على النفط في قطاع النقل يجعلها عرضة لتقلبات أسعار النفط العالمية. وفي حين أن الولايات المتحدة تنتج كميات كبيرة من الكهرباء من مصادر محلية مثل الفحم والغاز الطبيعي، فإن اعتمادها على النفط في قطاع النقل يجعلها عرضة للصدمات الخارجية. هذا الاعتماد على النفط يحد من خيارات الولايات المتحدة في مجال السياسة الخارجية ويدفعها إلى اتخاذ قرارات تأخذ في الاعتبار أمن إمدادات النفط (Luft, 2009, p 143) ورغم مرور عقود، لا تزال الولايات المتحدة تعتمد على تعريف ضيق لأمن الطاقة، حيث تركز بشكل أساسي على ضمان إمدادات النفط بأسعار معقولة. وهذا التعريف، الذي تشكل في أعقاب أزمة النفط في السبعينيات، لا يأخذ في الاعتبار التحديات المعاصرة لأمن الطاقة، مثل التغير المناخي والتحول نحو مصادر الطاقة المتجددة. (Nyman, 2018, p 14).

تؤكد الحاجة المستمرة للولايات المتحدة إلى استيراد الطاقة على أن أمن الطاقة ليس مجرد مسألة إحصائية تتعلق بالإنتاج والاستهلاك، بل هو قضية تتعلق بالنفوذ والسيطرة. فاعتمادها على الواردات يجعلها أكثر عرضة للتأثر بالقرارات التي تتخذها الدول المنتجة للطاقة (COPPER, 2013, p. 08). ورغم الإنتاج المحلي الكبير للنفط والغاز، إلا أن الولايات المتحدة لا تزال تعتمد بشكل كبير على واردات الطاقة، مما يجعلها عرضة لتقلبات الأسعار العالمية والصدمات الإمدادات. وقد دفع هذا الاعتماد الإدارة الأمريكية، تحت قيادة جورج

بوش الابن، إلى الدعوة لزيادة الإنتاج المحلي من النفط والغاز بهدف تقليل الاعتماد على الخارج وتعزيز أمن الطاقة (Nyman, 2018, p 13).

لقد تطورت مفاهيم أمن الطاقة في الولايات المتحدة على مر السنين، لكنها تظل تدور حول محور واحد رئيسي هو ضمان استمرارية إمدادات الطاقة بأسعار معقولة. ومع ذلك، تختلف الرؤى حول كيفية تحقيق هذا الهدف. فبينما يركز النهج التقليدي على تأمين الاستقلال الذاتي في مجال الطاقة، يدعو النهج الحديث إلى التعاون الدولي وتنويع مصادر الإمداد. وعلى الرغم من هذه الاختلافات، يتفق كلا النهجين على أن أمن الطاقة يمثل قضية أمن قومي ذات أهمية بالغة (Nyman, 2018, p. 05).

على الرغم من التقدم الذي أحرزته الولايات المتحدة في مجال الطاقة بفضل ثورة الصخري الزيتي، إلا أن أمن الطاقة لا يزال يمثل تحدياً كبيراً. فالتقلبات في أسعار النفط، والتغيرات المناخية، والسياسات العالمية، كلها عوامل تؤثر على استقرار أسواق الطاقة. لذلك، تستمر الولايات المتحدة في البحث عن حلول مبتكرة لضمان أمن الطاقة على المدى الطويل، مع التركيز على تنويع مصادر الطاقة والتقليل من الانبعاثات الكربونية (Yergin, 2020, p. xiii).

يبرز من ذلك أن مفهوم الأمن الطاقوي الأمريكي يتجاوز نطاق تأمين الإمدادات المحلية ليشمل أبعاداً جيوسياسية واسعة. فبالإضافة إلى ضمان استمرارية تدفق الطاقة، تسعى الولايات المتحدة إلى تأمين مصادر الطاقة حول العالم والسيطرة على طرق النقل الحيوية، لا سيما في المناطق الاستراتيجية. هذا النهج، الذي يعكس رؤية أوسع لأمن الطاقة تتجاوز الحدود الوطنية، قد تجسد في مبدأ "حيثما يوجد نفط يوجد جندي أمريكي" الذي صاغه الرئيس جيمي كارتر. ويهدف هذا المبدأ إلى ضمان مصالح الولايات المتحدة وحلفائها في سوق الطاقة العالمية، مما يجعله جزءاً لا يتجزأ من استراتيجيتها العالمية.

المحور الثاني: جيوسياسة عسكرة الطاقة

تعتبر الطاقة أحد المحركات الرئيسية للاقتصاد العالمي والسياسة الدولية. ومع ذلك، فإن استخدام الطاقة كأداة للتنفيذ والسيطرة، وهو ما يُعرف بعسكرة الطاقة، يمثل تهديداً متزايداً للأمن والاستقرار العالميين. تشير عسكرة الطاقة إلى عملية استخدام الطاقة كسلاح سياسي لتحقيق أهداف جيوسياسية، مثل الضغط على الدول الأخرى أو حماية المصالح الاستراتيجية. وقد شهدنا أمثلة تاريخية عديدة على ذلك، مثل حروب النفط في السبعينيات. في السنوات الأخيرة، زادت حدة هذه الظاهرة، كما يتضح من الأزمة الأوكرانية، حيث استخدمت الطاقة كسلاح في الصراع. تتطلب هذه الديناميكيات الجديدة إعادة التفكير في السياسات الطاقوية العالمية، والبحث عن حلول مبتكرة لضمان أمن الطاقة واستدامتها في ظل التوترات الجيوسياسية المتزايدة. سيتناول هذا المحور العسكرة كمفهوم، بالإضافة إلى عسكرة الطاقة من منظور "استخدام القوة للسيطرة على موارد الطاقة"، وعسكرة الطاقة من زاوية "موارد الطاقة كسلاح جيوسياسي".

الفرع الأول: تأصيل مفاهيمي ومعرفي لمفهوم العسكرة

يرتبط مفهوم العسكرة ارتباطاً وثيقاً بتدخل المؤسسة العسكرية في الشأن السياسي، حيث تكتسب هذه المؤسسة نفوذاً متزايداً على صنع القرار السياسي. وفي الحالات المتطرفة، قد يؤدي هذا التدخل إلى انقلابات عسكرية واستيلاء العسكر على السلطة بشكل كامل. وعلى الرغم من أن العسكرة والانقلابات العسكريين مرتبطان ارتباطاً وثيقاً، إلا أنهما ليسا مترادفين بالضرورة، حيث يمكن أن تتجلى العسكرة في أشكال أخرى من التدخل العسكري في السياسة، دون الوصول إلى حد الانقلاب.

تُعرّف العسكرة بأنها الميل لاستخدام القوة لحل النزاعات. ويصف إيدي واثي النزعة العسكرية على أنها "الميل للاعتماد على الوسائل العسكرية للضغط أو التعامل مع النزاعات"؛ في حين يعرفها كينسيلا بأنها "نزعة أو توجه لاستخدام وسائل العسكرية بدلاً من وسائل غير

العسكرية لحل النزاعات". ومن خلال هذه التعريفات، تُفهم العسكرية في سياق نتائج السياسات العملية. وتكمن قيمة هذه المفاهيم في أنها، بخلاف التعريفات الأيديولوجية، لا تفترض أن الميل لاستخدام القوة مرتبط بالضرورة بالقيم العسكرية أو الحرب (Bickford, 2015, p. 489).

تطورت النزعة العسكرية المعاصرة وأصبحت أكثر تعقيداً، وارتبطت تاريخياً بدور الجيش وأهميته في نظام يسيطر فيه الجيش على التوازن الطبيعي للعلاقات العسكرية-المدنية. وتُفهم العسكرية بشكل عام على أنها "مجموعة من العادات والأفعال والأفكار المرتبطة بالجيش والحروب، ويتجاوز مفهومها الهدف العسكري البحت". كما تداخلت العسكرية مع سياسات القوى الكبرى والحرب، وتعرف على أنها التركيز على الاستخدام العسكري داخل النظام السياسي وزيادة الاعتماد على القوة في العلاقات الدولية (Chenoy, 2017, p. 312).

تبرر الدول عادةً اللجوء إلى العسكرية بحجة حماية مصالحها الوطنية وأمنها القومي. ويتم تبرير استخدام القوة، في هذه الحالات، على أساس حق الدول في الدفاع عن نفسها. ومع ذلك، فإن اللجوء إلى العنف كوسيلة لحل النزاعات قد يؤدي إلى تفاقم المشاكل وتهديد الاستقرار الإقليمي والدولي. وفي كثير من الحالات، يتم استغلال الشعور القومي والوطنية لتبرير استخدام القوة، مما يقلل من فرص الحلول السلمية (Chenoy, 2017, p. 310).

وقد تطورت العسكرية وتحولت من مفهوم كلاسيكي يرتبط بسيطرة العسكريين على الحياة المدنية وتفضيل الجوانب العسكرية على باقي المجالات، إلى سياسة أو استراتيجية تعتمد الدولة للحفاظ على بقائها ووجودها، أو لتحقيق مصالحها الوطنية، سواء على المستوى الداخلي، خاصة في حالة الصراع على السلطة بين عدة فِرَق ومجموعات، أو على المستوى الخارجي (الدولي) في حالات التنافس والصراع على الموارد أو المناطق ذات الأبعاد الجيوسياسية أو الاستراتيجية.

الفرع الثاني: عسكرة الطاقة من منطلق "استخدام القوة من أجل موارد الطاقة":

شكلت حرب أكتوبر 1973 نقطة تحول في طريقة تعامل الدول مع الطاقة، حيث أحدث الحظر النفطي صدمة جيو-طاقوية أثرت على جميع مجالات الحياة في الدول المستهلكة. ويعتبر كثير من أساتذة العلاقات الدولية أن هذا الحدث أدى إلى تحول النفط وموارد الطاقة من الجانب الاقتصادي والمدني إلى الجانب العسكري والجيوسياسي، حيث تُعد هذه الواقعة الأولى التي يتم فيها عسكرة موارد الطاقة في القرن العشرين.

ولطالما أثارت علاقة التجارة بالصراع جدلاً واسعاً بين علماء العلاقات الدولية. ففي حين يرى البعض أن زيادة التجارة تساهم في تعزيز التعاون والاندماج بين الدول، يجادل آخرون بأنها قد تؤدي إلى زيادة التنافس والصراع، خاصة عندما تكون العلاقات التجارية غير متوازنة. يركز هذا الرأي الأخير على ما يُعرف بـ "معضلة الأمن"، التي تفترض أن زيادة القوة الاقتصادية لدولة ما قد يُنظر إليها على أنها تهديد من قبل دول أخرى، مما يدفعها إلى زيادة قدراتها العسكرية، وبالتالي يزيد من خطر الصراع (Gokçe, Hatipoglu, & Soytas, 2021, p. 02).

وفي مجال الطاقة، كما هو الحال في جميع المجالات الأخرى، يعتمد النجاح في استخدام القوة العسكرية على الطريقة التي يتم بها تأطيرها سياسياً. فالقوة التي تُمارس في ظل القانون الدولي، والتي تمتلك الولايات المتحدة فيها مصالح قوية، حتى وإن كانت في بعض الأحيان غير ظاهرة، فإن استخدامها يتطلب دعم أبرز المشاركين في السوق (Moran & Russell, 2009, p. 04).

لقد ساد الاعتقاد طويلاً بأن الدول القوية تضمن أمن طاقمها من خلال المشاركة الفعالة في الأسواق الدولية، وذلك بالنظر إلى التكاليف الباهظة للحروب التي تستهدف السيطرة على موارد الطاقة. ومع ذلك، تشير التطورات الأخيرة إلى تزايد المخاوف بشأن أمن الطاقة، حيث قد تدفع المنافسة الشديدة على الموارد والحسابات الجيوسياسية المتغيرة بعض الدول إلى

إعادة تقييم هذا الافتراض (Russell, 2008, p 03)، ويستنتج من ذلك أن عسكرة الطاقة واستخدام القوة للحصول أو السيطرة على الموارد الطاقوية يتم تحديده من خلال فهم صناع القرار أو متخذه.

في نفس الوقت تُشكل عسكرة الطاقة بمفهوم استخدام القوة العسكرية أو التهديد بها للحصول على الموارد الطاقوية أو السيطرة على طرق نقلها، تهديداً متزايداً للأمن والاستقرار الدوليين. حيث تسعى العديد من الدول إلى ضمان أمن إمداداتها الطاقوية من خلال تطوير قدرات عسكرية، مما يؤدي إلى سباق تسلح إقليمي ودولي. هذا التوجه يزيد من حدة التوترات الجيوسياسية ويقلل من فرص التعاون الدولي في مجال الطاقة (Sartori, 2010, p. 02). ويرتبط مفهوم "عسكرة الطاقة" بشكل وثيق بالسياسة الأمريكية، لاسيما مبدأ كارتر. قائم على "إنما يوجد نفط يوجد جندي أمريكي"، مما يعكس الرغبة الأمريكية في استخدام القوة العسكرية لحماية مصالحها النفطية وحماية تدفق النفط إلى الأسواق الغربية. وقد أثر هذا المبدأ بشكل كبير على السياسة الخارجية الأمريكية، وخصوصاً في الشرق الأوسط.

الفرع الثالث : عسكرة الطاقة من منظور "موارد الطاقة كسلاح جيوسياسي"

يشير التحليل الجيوسياسي إلى أن بعض الدول تسعى إلى تعزيز نفوذها من خلال الاستثمار في البنية التحتية للطاقة في دول أخرى، وخاصة من خلال الشركات المملوكة للدولة. وتهدف هذه الاستثمارات إلى التأثير على قرارات السياسة الخارجية للدول المستوردة للطاقة، (Boute, 2022, p. 741).

ورغم أن الدول التي تمتلك موارد طاقوية كبيرة، وخاصة تلك التي تنتهج أنظمة حكم غير ديمقراطية، تتمتع بقدرة أكبر على التأثير على السياسة العالمية، إلا أن تحويل هذه الموارد إلى قوة جيوسياسية فعالة يواجه تحديات كبيرة. فاستخدام الطاقة كسلاح سياسي يحمل في طياته مخاطر جسيمة، وعلى الرغم من التحذيرات المتكررة من خطورة "سلاح الطاقة"، إلا أن

هذا الموضوع لم يحظَ بالدراسة والتحليل الكافيين، حيث قد أشار مؤتمر عقد في أبريل 2010 إلى الحاجة إلى إجراء دراسات حالة أكثر تفصيلاً لفهم العلاقة بين إمدادات الطاقة واتخاذ القرارات السياسي (Stegen, 2011, p. 6505).

هذا وتتطلب عملية تحويل الموارد الطاقوية إلى سلاح سياسي فعال اتباع سلسلة من الخطوات المترابطة. أولاً، يجب على الدولة أن تمتلك قاعدة إنتاجية قوية من الطاقة، وأن تضمن سيطرتها على مسارات النقل والتوزيع. ثانياً، يجب أن تكون قادرة على استغلال هذه الموارد كأداة ضغط لتحقيق أهدافها السياسية، سواء من خلال التهديد بقطع الإمدادات، أو فرض قيود اقتصادية، أو تقديم حوافز. ومع ذلك، فإن نجاح هذه الاستراتيجية يتوقف على عوامل متعددة، بما في ذلك التفاعلات الجيوسياسية، وقوة الاقتصاد العالمي، والردود الدولية (Stegen, 2011, p. 6505).

ووفقاً لـ "دي جراف وكولجان"، يشير مصطلح "سلاح الطاقة" إلى استخدام الدولة لمواردها الطاقوية كأداة للتنفيذ السياسي، سواء من خلال التهديد بقطع الإمدادات أو من خلال فرض قيود على التصدير. وعلى الرغم من الجدل الدائر حول فعالية هذا السلاح، إلا أنه لا يمكن إنكار أنه يمثل أداة قوية في العلاقات الدولية، حيث يمكن للدول المنتجة للطاقة استخدامه للضغط على دول أخرى وتحقيق أهداف سياسية (Hartvig, Bence Kiss, & Péter, 2024, p. 02).

ومن نافلة القول هنا بأن الطاقة تُعتبر أداة أساسية في السياسة الخارجية للدول، حيث يمكن استخدامها كرافعة جيوسياسية لتحقيق أهداف سياسية واقتصادية. فمن خلال التحكم في إمدادات الطاقة أو تهديد قطعها، يمكن للدول المؤثرة ممارسة نفوذ كبير على الدول المستوردة، سواء من خلال فرض عقوبات اقتصادية أو التأثير على قراراتها السياسية. ومع ذلك، فإن الاعتماد المتبادل في العلاقات الاقتصادية، وخاصة في مجال الطاقة، يخلق

ديناميكية معقدة، حيث يمكن للدول المستوردة أن تستخدم نفوذها الاقتصادي للضغط على الدول المصدرة. علاوة على ذلك، تلعب الدول العابرة للطاقة دوراً حيوياً في هذه العلاقات، حيث يمكنها استغلال موقعها الجغرافي لتحقيق مكاسب سياسية واقتصادية (E.P.R.S, 2018, p. 08).

ولابد من التأكيد هنا أن مفهوم "عسكرة الطاقة" يرتبط بشكل وثيق بروسيا، التي استخدمت مواردها الطاقوية كأداة لتحقيق أهداف جيوسياسية، لا سيما في علاقتها مع الاتحاد الأوروبي وأوكرانيا. فموقع أوكرانيا كدولة عبور للغاز الروسي، والاعتماد الكبير للاتحاد الأوروبي على الغاز الروسي، قد منح روسيا نفوذاً كبيراً ومكثفاً من استخدام الطاقة كسلاح سياسي.

المحور الثالث: العملية العسكرية الروسية في أوكرانيا ومعادلات الأمن الطاقوي

للدول الكبرى

أحدثت العملية العسكرية الروسية في أوكرانيا صدمة للعالم، رغم التهديدات الروسية الواضحة والحشود العسكرية المنتشرة على الحدود مع أوكرانيا، بالإضافة إلى التحذيرات المتكررة من الأمريكية والأوروبية. فقد اعتقد كثير من المحللين والخبراء أن هذه التحركات مجرد بروباغندا إعلامية وأداة ضغط تمارسها روسيا على أوكرانيا من جهة، وعلى الغرب والولايات المتحدة من جهة أخرى. حتى أكثر الأصوات تشاؤماً لم تكن تتوقع أن تتحول الأمور إلى غزو روسي فعلي لأوكرانيا، إذ كان هذا السيناريو أقرب للمستحيل منه إلى الواقع.

الفرع الأول: واقع الطاقة الروسية بعد العملية العسكرية الروسية في أوكرانيا

تعيد الصراعات الجيوسياسية تشكيل هيكل الطاقة العالمية، حيث تُعد الطاقة واحدة من أبرز الموارد الاستراتيجية، ولها أهمية تفوق العديد من السلع الأخرى. فلا يقتصر تأثير أمن

الطاقة على التنمية الاقتصادية فحسب، بل يمتد ليشكل دعامة أساسية للأمن والاستقرار (Chen, Jiexin, & Lei, 2023, p. 3094).

1-الحرب في أوكرانيا وتأثيراتها على الطاقة في روسيا:

منذ بدء العملية العسكرية الروسية في أوكرانيا، فرضت الولايات المتحدة ودول الاتحاد الأوروبي سلسلة من العقوبات على روسيا شملت قطاعات الطاقة، والتكنولوجيا، والتجارة، وغيرها من المجالات. واتجهت هذه الدول نحو تقليل الاعتماد على الطاقة الروسية و السعي لتحقيق انفصال اقتصادي عنها. وفي 18 ماي 2022، أعلن الاتحاد الأوروبي رسمياً عن أحدث خطة عمل مشتركة للطاقة تحت عنوان "الطاقة الرخيصة والأمن والمستدامة"، والتي تهدف إلى تحقيق استقلال كامل عن الطاقة الروسية بحلول عام 2027 (Ruan, 2023, p 02).

في هذا الإطار فرضت عقوبات اقتصادية على روسيا على نطاق غير مسبوق، تجاوز خمسة آلاف عقوبة. وقد استهدفت هذه العقوبات بشكل خاص قطاع الطاقة، وهو القطاع الذي يمثل عصب الاقتصاد الروسي وأداة رئيسية في سياستها الخارجية. وتهدف هذه العقوبات لتقويض قدرة روسيا على استخدام الطاقة كسلاح جيوسياسي.

2-الإستراتيجية الروسية بعد العملية العسكرية الخاصة في أوكرانيا:

في مواجهة ذلك سعت روسيا إلى تقويض تأثير هذه العقوبات من خلال فرض شروط جديدة على صادراتها من الطاقة. فقد طالبت روسيا شركاءها التجاريين، وخاصة الأوروبيين، بالدفع بالروبل أو الذهب مقابل مشترياتهم من النفط والغاز، بدلاً من الدولار. هذه الخطوة تهدف إلى تقويض هيمنة الدولار وتقليل تأثير العقوبات الغربية (Qaisrani, Qazi, & Hussain, 2023, p. 14). ويُعتبر القرار الذي اتخذته روسيا بمثابة حدث تاريخي شكل تحدياً للدولار بشكل خاص، وللنظام المالي والطاقوي الأنجلو-ساكسوني الذي أسسته الولايات المتحدة بشكل عام.

كما شكل النقاش الدائر حول مطالبة روسيا الشركاء الأجانب بدفع ثمن الغاز بالروبل اختباراً لقوة إصرار الحكومات الأوروبية على تبني موقف حازم تجاه موسكو فيما يتعلق بالصراع الدائر في أوكرانيا. حيث أعلنت دول مثل بولندا وبلغاريا وفنلندا رفضها الانصياع لشرط روسيا القاضي بدفع قيمة الغاز من خلال حسابات مصرفية مقومة بالروبل، مما أدى إلى توقف تدفق الإمدادات إليها (Zamba, 2022, p. 20). وعلى عكس الدول الأخرى، وافقت المجر على الدفع بالروبل الروسي. وفي 31 أوت 2022، أعلنت شركة غازبروم عن التوصل إلى اتفاق مع هذه الأخيرة لزيادة إمدادات الغاز بمقدار 700 مليون متر مكعب إضافي سنوياً (Sadowski, 2022, p 44).

لقد أدت العملية العسكرية الروسية في أوكرانيا إلى تحول جذري في مسار صادرات الطاقة الروسية. فبعد أن كانت أوروبا تشكل السوق الرئيسية لصادرات الطاقة الروسية، اضطرت موسكو لإعادة توجيه جزء كبير من صادراتها نحو الأسواق الآسيوية، لا سيما بعد فرض الاتحاد الأوروبي حظراً على النفط الخام الروسي وفرض سقف سعري على النفط الروسي المنقول بحراً. هذه الإجراءات دفعت روسيا إلى البحث عن أسواق بديلة لصادراتها النفطية، وخاصة في آسيا.

وفي مواجهة العقوبات الغربية، سعت روسيا إلى تقوية علاقاتها الاقتصادية مع الدول خارج نطاق النفوذ الغربي، لا سيما الصين. وقد تجسد هذا التوجه في الاتفاق الذي تم التوصل إليه في سبتمبر 2022 حول تحويل مدفوعات الغاز بين روسيا والصين إلى اليوان والروبل، بدلاً من الدولار الأمريكي. تهدف هذه الخطوة إلى تقليل اعتماد روسيا على الدولار، وتعزيز دور العملات الوطنية في التجارة الثنائية، وبالتالي تقويض هيمنة الدولار على النظام المالي الدولي (Zamba, 2022, p. 20).

الفرع الثاني: الأبعاد الجيوسياسية لأمن الطاقة الصيني في ظل الصراع الروسي الأوكراني :

لطالما كانت العلاقات بين الصين وروسيا تشهد تطوراً متسارعاً، خاصة في مجال الطاقة. وقد عززت الأزمة الأوكرانية هذه العلاقات، حيث سعت الدولتان إلى تعزيز التعاون الاقتصادي والطاقة لمواجهة الضغوط الغربية. ومع ذلك، فإن هذا التعاون يواجه تحديات كبيرة، خاصة في ظل التطورات الجيوسياسية المتسارعة. لذلك، فإن دراسة الأبعاد الجيوسياسية لأمن الطاقة الصينية في ظل الصراع الروسي الأوكراني تساعدنا على فهم كيفية تأثير هذا الصراع على العلاقات بين الصين وروسيا، وعلى مستقبل الطاقة العالمية.

1- تأثيرات جيوسياسية على الواقع الطاقة في الصين:

قبل بدء العملية العسكرية الروسية الخاصة في أوكرانيا، كانت روسيا تُعد ثاني أكبر مُورّد للنفط إلى الصين، وثالث أكبر مُزوّد للغاز وخلال عام 2021، قامت روسيا بتوريد 1.6 مليون برميل يوميًا من النفط الخام إلى الصين، وهو ما يشكل 17% من إجمالي واردات النفط الصينية، إضافة إلى توريد 16.8 مليار متر مكعب من الغاز، ما يعادل 15% من إجمالي الغاز المستورد للصين. كما تعد روسيا ثاني أكبر مورد للفحم إلى الصين، حيث تمثل حوالي 17% من التدفقات الإجمالية. وقد شهدت إمداداته زيادة ملحوظة خلال عام 2021 بعد فرض الصين حظرًا غير رسمي على الفحم الأسترالي (Meidan, 2022, p. 02).

أدت الحرب اوكرانيا إلى زعزعة استقرار سلاسل الإمداد العالمية للطاقة، ما شكل تهديدًا كبيرًا لأمن الطاقة العالمي. فقد تسبب الصراع في اضطرابات واسعة في إنتاج ونقل الطاقة داخل روسيا وأوكرانيا، مما أدى إلى ارتفاع أسعار الطاقة وتقليلها. علاوة على ذلك، فإن التوترات الجيوسياسية المتصاعدة نتيجة للصراع قد أدت إلى تهديد ممرات الطاقة الحيوية، سواء عبر خطوط الأنابيب أو السفن، مما زاد من مخاطر انقطاع الإمدادات. هذه التطورات تؤثر بشكل مباشر على قدرة الدول، بما في ذلك الصين، على تأمين احتياجاتها من الطاقة، مما يعوق النمو الاقتصادي ويؤدي إلى ارتفاع التضخم (Li, 2024, p. 36).

ونظراً للترباط الوثيق بين الاقتصاد الصيني والاقتصاد العالمي، لا يمكن للصين أن تبقى بمعزل عن التطورات التي يشهدها سوق الطاقة العالمية. فالحرب في أوكرانيا، التي أدت إلى ارتفاع أسعار النفط إلى مستويات قياسية تجاوزت 100 دولار للبرميل خلال شهري مارس وأبريل 2022، قد أثرت بشكل مباشر على الاقتصاد الصيني. وعلى الرغم من عمق العلاقات الصينية الروسية، إلا أن الصين تعتمد بشكل كبير على واردات النفط من دول أخرى، مما يجعلها عرضة لتقلبات الأسعار العالمية. وقد أدى ارتفاع أسعار النفط إلى زيادة تكاليف الإنتاج في الصين، مما أثر سلباً على نموها الاقتصادي.

2- الإستراتيجية الطاقوية للصين في ظل الحرب الأوكرانية:

على الرغم من التحديات التي فرضتها العقوبات الغربية على روسيا، من غير المرجح أن تتوقف الصين عن استيراد الطاقة الروسية. ومع ذلك، فإن هذه العقوبات، ولا سيما استبعاد روسيا من نظام سويفت، قد عرّضت المعاملات المالية بين البلدين لصعوبات كبيرة. وقد دفعت هذه التطورات الصين إلى البحث عن آليات دفع بديلة، مثل استخدام اليوان الصيني، لتسهيل التجارة بينهما في مجال الطاقة. ومع ذلك، فإن الانتقال إلى نظام دفع جديد يتطلب وقتاً وجهداً، وقد يواجه تحديات تتعلق بالاستقرار المالي والسيولة (Meidan, 2022, p. 04).

وأظهرت الصين حذراً وواقعية في التعامل مع جهود روسيا لتعزيز التعاون في مجال الطاقة. فمن جهة، استفادت الشركات الصينية من الأسعار التنافسية للطاقة الروسية، وزدت من وارداتها. ومن جهة أخرى، سعت الصين إلى تقليل اعتمادها على الدولار الأمريكي من خلال تشجيع استخدام اليوان الصيني في المعاملات التجارية، ودعمت مشاريع مشتركة في مجال الطاقة، مثل مشروع خط أنابيب الغاز الطبيعي في القطب الشمالي. ومع ذلك، حرصت الشركات الصينية على تجنب المخاطرة بفرض عقوبات عليها، مما أدى إلى تردد بعضها في

المشاركة في مشاريع طاقة روسية كبيرة، مثل مشروع "قوة سيبيريا 2" (Downs, 2023, p. 13). الذي تحرص روسيا على تنفيذه بأسرع وقت.

كما شهدت، منذ اندلاع الأزمة الأوكرانية، زيادة ملحوظة في وارداتها من الطاقة الروسية، لا سيما النفط والغاز الطبيعي. وقد ساهم هذا الارتفاع في تعزيز الدخل القومي الروسي، خاصة مع تنفيذ المشاريع الطاقوية المشتركة، مثل خط أنابيب قوة سيبيريا-1، والذي شهد زيادة في تدفقات الغاز الطبيعي إلى الصين وفقاً للاتفاقيات المبرمة مسبقاً. وعلى الرغم من العقوبات الغربية المفروضة على روسيا، إلا أن الصين واصلت تعزيز تعاونها الاقتصادي معها في مجال الطاقة، مما يعكس عمق العلاقات الثنائية بين البلدين (Downs, 2023, p. 15).

وأدى الصراع في أوكرانيا إلى تنبيه الصين لأهمية تعزيز الاستدامة والأمن، ودفعها إلى تسريع التحول نحو مصادر الطاقة النظيفة، ووضع الأسس لإنشاء نظام طاقة أكثر استدامة في المستقبل. كما سلط الضوء على المخاطر الجيوسياسية المحتملة التي يمكن أن تؤثر على تدفق إمدادات الطاقة العالمي (Li, 2024, p. 37).

وعلى الرغم من التزامها المعلن بالتحول نحو مصادر الطاقة المتجددة والحد من الاعتماد على الوقود الأحفوري، فإن الصين لا تزال تعتمد بشكل كبير على واردات الطاقة التقليدية، ورغم الجهود المبذولة لتنويع مصادر الطاقة، لا تزال مساهمة الطاقة المتجددة في مزيج الطاقة الصيني محدودة. ومع ذلك، تستغل الصين الأزمة الأوكرانية لتعزيز مكانتها كلاعب رئيسي في سوق الطاقة العالمية، وذلك من خلال زيادة وارداتها من الطاقة الروسية بأسعار مخفضة. وفي الوقت نفسه، تسعى الصين إلى تحقيق توازن بين هذه الاستراتيجية قصيرة الأجل وبين أهدافها طويلة الأجل المتعلقة بالتحول نحو الطاقة النظيفة.

الفرع الثالث: الطاقة الأمريكية في مواجهة تحديات الحرب في أوكرانيا:

تواجه الولايات المتحدة تحديات كبيرة في مجال أمن الطاقة، حيث تسعى إلى تحقيق التوازن بين أهدافها الاقتصادية والبيئية والجيوسياسية. وزادت حدة هذه التحديات مع الحرب في أوكرانيا، التي أدت إلى ارتفاع أسعار الطاقة، مما أثر سلباً على الاقتصاد الأمريكي والمستهلكين. علاوة على ذلك، فإن الحرب في أوكرانيا قد كشفت عن هشاشة سلاسل الإمداد العالمية للطاقة، مما دفع الولايات المتحدة إلى إعادة النظر في سياساتها الطاقوية.

1- تأثيرات الحرب في أوكرانيا على الأمن الطاقوي الأمريكي:

أدت الأزمة الأوكرانية إلى تفاقم مخاوف أمن الطاقة في الولايات المتحدة، خاصة فيما يتعلق بإمدادات الديزل. يعتمد الساحل الشرقي الأمريكي بشكل كبير على واردات الديزل، وبالتالي فإن أي اضطرابات في أسواق النفط العالمية تؤثر بشكل مباشر على هذا المنطقة. وقد أدى الصراع في أوكرانيا إلى ارتفاع أسعار الديزل وتقلبها، مما أبرز هشاشة الاعتماد على واردات الطاقة (Kah & Palacios, 2023). ورغم أن الصراع الروسي الأوكراني قد أحدث اضطرابات واسعة في أسواق الطاقة العالمية، إلا أن تأثيراته على الولايات المتحدة تختلف عن تأثيراتها على دول أخرى.

فبفضل احتياطياتها الضخمة من النفط والغاز الصخري، تتمتع الولايات المتحدة بقدر أكبر من الاستقلال الطاقوي مقارنة بالدول الأوروبية. ومع ذلك، فإن الزيادة الحادة في أسعار الطاقة العالمية نتيجة للصراع، قد أدت إلى ارتفاع التضخم وتقلب الأسواق، مما أثر سلباً على الاقتصاد الأمريكي. كما أن الاعتماد الأمريكي على واردات النفط الخام الروسي، وإن كان محدوداً نسبياً (حوالي 672 ألف برميل يوميًا في عام 2021)، قد أثار مخاوف بشأن أمن الطاقة، خاصة في ظل العقوبات المفروضة على روسيا (Lin, Siqi, & Longjie, 2023, p. 283).

2- الإستراتيجية الأمريكية الطاقوية في ظل الحرب الروسية-الأوكرانية:

فرضت الولايات المتحدة، في سياق الصراع الروسي الأوكراني، حزمة عقوبات واسعة النطاق على روسيا، والتي كانت أكثر صرامة من تلك التي اتخذها الاتحاد الأوروبي. وقد أدت هذه العقوبات إلى عرقلة التعاون بين روسيا والاتحاد الأوروبي في مجال الطاقة، وتأخير العديد من المشاريع المشتركة، وزيادة التوتر في العلاقات الثنائية (Gong, 2023, p 253).

على الجانب الآخر، استغلت الولايات المتحدة الأزمة الأوكرانية لتعزيز مكانتها كمزود رئيسي للطاقة في أوروبا. فمع سعي الاتحاد الأوروبي إلى تقليل اعتماده على الطاقة الروسية، تمكنت الولايات المتحدة من زيادة صادراتها من الغاز الطبيعي المسال إلى القارة العجوز. وقد لعبت ثورة الصخر الزيتي دوراً حاسماً في تحويل الولايات المتحدة إلى أحد أكبر منتجي ومصدري الغاز الطبيعي المسال في العالم، أصبحت الولايات المتحدة المورد الأكبر للغاز الطبيعي المسال إلى أوروبا، حيث ارتفعت من 29 مليار متر مكعب إلى 72 مليار متر مكعب (CHITADZE, 2023, p. 10). وقد التزمت الولايات المتحدة بضمان توفير الظروف الملائمة لتصدير كميات إضافية من الغاز المسال إلى أوروبا، دعماً لجهود الاتحاد الأوروبي في التخلص من اعتماده على الوقود الأحفوري الروسي عام 2027 (E.P.R.S, 2023, p. 04)، وهي تسعى إلى تقديم نفسها كبديل رئيسي للغاز الروسي

لقد أدت الحرب إلى اضطرابات كبيرة في أسواق الطاقة العالمية، وهو ما دفع الولايات المتحدة إلى اتخاذ إجراءات استثنائية لضمان استقرار الإمدادات وتخفيف حدة ارتفاع الأسعار. فبالرغم من أن روسيا تعد من أكبر مصدري النفط عالمياً، إلا أن الإدارة الأمريكية سعت جاهدة لتقليل الاعتماد عليها، وذلك من خلال زيادة الإنتاج المحلي وتنويع مصادر الاستيراد. وشملت هذه الإجراءات الإفراج عن كميات غير مسبقة من النفط من الاحتياطي الاستراتيجي الأمريكي، بالإضافة إلى تعزيز التعاون مع منتجي النفط والغاز الآخرين، مثل دول الخليج العربي والنرويج. كما تسعى الولايات المتحدة إلى بناء تحالفات طاقوية جديدة لضمان

مرونة إمدادات الطاقة وتقليل النفوذ الروسي في هذا القطاع الحيوي (A.C.C.K, 2022, pp. 08-09).

تحاول الولايات المتحدة اليوم تكرار الاستراتيجية التي اتبعتها ضد الاتحاد السوفيتي، حينما نجحت في إقناع السعودية بزيادة إنتاج النفط بهدف خفض أسعاره، وهي تسعى الآن لإنشاء تحالف طاقوي يضم منتجي الغاز، ليكونوا بدائل فعلية ورئيسية للغاز الروسي الذي كان يعتمد عليه الاتحاد الأوروبي. وتبرز كل من قطر والنرويج والجزائر ونيجيريا كخيارات بديلة وضعتها الولايات المتحدة لضمان تلبية احتياجات الاتحاد الأوروبي من الغاز الطبيعي.

الخاتمة:

في ختام هذه الدراسة، يتضح أن عسكرة الموارد الطاقوية قد أحدث تحولات جوهرية في المشهد الجيوسياسي العالمي، خاصة في ظل الصراع الروسي الأوكراني. وقد أبرزت هذه الأزمة هشاشة النظام العالمي للطاقة، وأبرزت الحاجة إلى تنوع مصادر الطاقة والتعاون الدولي لضمان أمن الطاقة. ورغم التحديات الجمة التي تواجهها الدول في هذا الصدد، إلا أنها تمثل أيضاً فرصة سانحة للانتقال نحو مصادر طاقة أكثر استدامة ونظافة، وبناء نظام طاقوي عالمي أكثر عدالة واستقراراً، وقد عالجت هذه الدراسة تداعيات عسكرة الموارد الطاقوية على مفهوم الأمن الطاقوي للدول الكبرى الثلاث (روسيا-الصين-الولايات المتحدة الأمريكية) من خلال استعراض أهم التصورات الجيوسياسية للأمن الطاقوي لكل دولة، وفي ظل العملية العسكرية الروسية في أوكرانيا، ومن خلال ما تم استعراضه توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج والاستنتاجات وأبرزها مايلي:

-المقاربات الروسية-الصينية-الأميركية تجاه الأمن الطاقوي تتجاوز الأبعاد الاقتصادية، سواء أكان الهدف تحقيق الاكتفاء الذاتي من الموارد الطاقوية أو الحصول على عائدات

اقتصادية. بل إن هذه المقاربات قد تطورت لتصبح أداة جيوسياسية فاعلة ضمن أدوات السياسة الخارجية التي تعتمد عليها الدول الثلاث.

-تصاعد الاهتمام المتزايد بالطاقة أدى إلى تعزيز مكانتها الحيوية بالنسبة للدول، مما أدى إلى تحول في أساليب إدارتها من التركيز على الجوانب الاقتصادية إلى التركيز على الجوانب الاستراتيجية؛ وقد أسفر هذا التحول عن بروز مفهوم جديد يتمثل في عسكرة الموارد الطاقوية.

-عسكرة الموارد الطاقوية كإستراتيجية لتحقيق الأمن الطاقوي تقسم إلى نوعين، النوع الأول هو عسكرة الطاقة من منطلق "استخدام القوة لأجل الحفاظ على موارد الطاقة". وهو نموذج تتبناه الدول التي تعتمد على الموارد الخارجية من الطاقة، وتعد الولايات المتحدة من أوائل الدول التي طبقت هذا النموذج، وتنتهجه الصين حالياً. والنوع الثاني هو مفهوم عسكرة الطاقة باعتبار "موارد الطاقة كسلاح جيوسياسي" ويُعد أكثر ارتباطاً بروسيا خصوصاً، والدول الغنية بموارد الطاقة

-تمثل العملية العسكرية الروسية في أوكرانيا نموذجاً حديثاً لعسكرة الموارد الطاقوية، حيث بعثرت كل أوراق سوق الطاقة العالمي، خاصة مع الارتفاع الحاد في الأسعار والغموض الذي يكتنف مستقبل الطاقة. وأسفرت عن إعادة صياغة الاستراتيجيات الطاقوية لكل من روسيا، والصين، والولايات المتحدة، مع اتجاه روسيا نحو آسيا ومنطقة المحيط الهادئ (الصين والهند) كبداية محتملة للأسواق الأوروبية.

-أعادت العملية العسكرية الروسية في أوكرانيا فتح النقاشات الأكاديمية حول قضية الأمن الطاقوي بين الاعتماد على موارد الطاقة الأحفورية ومصادر الطاقة المتجددة. على الرغم من الميل كان لصالح الطاقة المتجددة، إلا أن تداعيات هذه العملية أظهرت أن مصادر الطاقة المتجددة، في ظل الظروف الحالية، غير قادرة على تحقيق الأمن الطاقوي بشكل كامل.

قائمة المراجع

- 1-A.C.C.K. (2022). *Current State of Energy:Impact of Ukraine War on Energy Supply*. American Chamber of Commerce in Kosovo.
- 2-Bickford, A. (2015). *,Militaries and Militarizatio. Anthropology of*. International Encyclopedia of the Social & Behavioral Sciences.
- 3-Boute, A. (2022). APONIZING ENERGY: ENERGY, TRADE, AND INVESTMENT LAW IN THE NEW GEOPOLITICAL REALITY. *American Journal of International Law* , 11 (04),
- 4-Chen, Y., Jiexin, J., & Lei, W. (2023). Impact assessment of energy sanctions in geo-conflict: Russian–Ukrainian war. *Energy Reports* , 09.
- 5-Chenoy, A. (2017). Block-4 Nation: Violation, Marginalization and Militarization. Dans MILITARIZATION. IGNOU.
- 6-CHITADZE, N. (2023). russia War, Energy Policy and Role of USA. *Journal in Humanities* , 12 (01).
- 7-COPPER, R. (2013). *American Energy Security in a Changing Global Energy*. E-International Relations.
- 8-Downs, E. (2023). THE REVENGE OFENERGY SECURITY RECONCILING ASIA’S ECONOMIC SECURITY WITH CLIMATE AMBITIONS. Dans C.-R. E. Ukraine. the national bureau of asian research.
- 09-E.P.R.S. (2018). *Energy as a tool of foreign policy of authoritarian states, in particular Russia*. European Parliamentary Research Service.
- 10-E.P.R.S. (2023). *EU-US climate and energy relations in light of the Inflation Reduction Act*. European Parliamentary Research Service.
- 11-EKOTOULAS, I., & WOLFGANG, , E. (2022). *GEOPOLITICS OF THE WAR IN UKRAIN*. Foreign Affairs Institute.
- 12-Ghaleb, A. (2011). *NATURAL GAS AS AN INSTRUMENT OF RUSSIAN STATE POWER*. Strategic Studies Institute.
- 13-Godzimirski, J. M. (2019). *Russian Grand Strategy and Energy Resources: The Asian Dimension*. Elizabeth Buchanan.
- 14-Gokçe, O. Z., Hatipoglu, E., & Soytaş, M. A. (2021). Osman Zeki Gokçe, , Mehmet Ali Soytaş, The pacifying effect of energy dependence on interstate conflict: A Large-N analysis. *Energy Research & Social Science* , 78.

- 15-Gong, Z. (2023). Analysis of the Global Energy Strategy Game in the Post-Epidemic Era: Finding Evidence in Russia's Energy Export Policy. *Highlights in Business Economics and Management* , 07.
- 16-Hartvig, Á. D., Bence Kiss, D., & Péter, K. (2024). The economic and energy security implications of the Russian energy weapon. *Energy* , 294.
- 17-Jian, Z. (2011). *CHINA'S ENERGY SECURITY: PROSPECTS CHALLENGES AND OPPORTUNITIES* . THE BROOKINGS INSTITUTION .
- 18-Kah, M., & Palacios, L. (2023). *center on goabal energy policy*. Récupéré sur US Diesel Supply Risks in the Era of Energy Security and Transition: <https://www.energypolicy.columbia.edu/us-diesel-supply-risks-in-the-era-of-energy-security-and-transition/>
- 19-Kolodko, G. W. (2023). *Global Consequences of Russia's Invasion of Ukraine The Economics and Politics of the Second Cold wa*. Switzerland: Springe.
- 20-Li, R. (2024). he Impact of the Russia-Ukraine Conflict Situation on China's Energy Industry. *he 3rd International Conference on Business and Policy Studies*,
- 21-Lin, L., Siqi, L., & Longjie, X. (2023). Inflation and Energy Crisis under COVID-19 Pandemic and Ukraine Conflict. *BCP Business & Management* , 41.
- 22-Luft, G. (2009). *Energy Security Challenges for the 21st Century(United States: A Shackled Superpower)*. PRAEGER SECURITY INTERNATIONAL.
- 23-Massalin, E. (2021). *Strategic Analysis on the Energy Security Measures of Russia* . NATO ENERGY SECURITY CENTRE OF EXCELLENCE.
- 24-Meidan, M. (2022). *Russian invasion of Ukraine and China's energy markets*. The Oxford Institute for Energy Studies.
- 25-Moran, D., & Russell, J. (2009). *Security and Global Politics The militarization of resource management* . New York: Routledge global security studies.
- 26-Nyman, J. (2018). Rethinking energy, climate and security: a critical analysis of energy security in the US. *Journal of International Relations and Development* , 21.
- 27-PANICKER, L. P. (2021). *Russia's Energy Strategy and Gas Disputes*. E-International Relations.
- 28-Qaisrani, I. H., Qazi, B. H., & Hussain, A. (2023). A Geopolitical War in Europe: Russia's Invasion of Ukraine and its Implications. *Journal of European Studies* , 39 (01).

- 29-Ruan, W. (2023). Analysis of the Influence of the Russia-Ukraine Conflict on the Global Energy Development Trend. *SHS Web of Conferences* , 163.
- 30-Russell, J. (2008). *The Militarization of Energy Security, conter for contemporary conflict*. Rice University.
- 31-Sadowsk, E. (2022). The Impact of the Russian-Ukrainian War on the European Union's Energy Security. *,ENERGY POLICY STUDIES* , 02 (10).
- 32-Sartori, N. (2010). *he Militarization of Energy: A Sustainable Challenge for the EU?* Istituto Affari Internazionali.
- 33-Stegen, K. S. (2011). Deconstructing the “energy weapon”: Russia's threat to Europe as case study. *Energy Policy* , 39 (10).
- 34-Stewart, P. (2011). *Weak Links Fragile States: Global Threats and International Security*. London: Oxford University Press.
- 35-U.S.-C. .E. R. C. (2022). *U.S.-China Economic & Security Review Commission*. Report to Congress.
- 36-Yergin, D. (2020). *The New Map: Energy, Climate, and the Clash of Nations*. Penguin Press.
- 37-Zamba, C. (2022). War in Ukraine:US, Russia, China and the Return of the Multipolar World. THE ZAMBAKARI ADVISORY.